

O الجمهورية التونسية مجلس النواب

تقرير اجتماع لجنة حقوق المرأة للمجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UpM) بروكسال: الخميس 28 أكتوبر 2010

عقدت لجنة حقوق المرأة للمجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UpM) اجتماعها بمقر البرلمان الأوروبي ببروكسال يوم الخميس 28 أكتوبر 2010 برئاسة السيدة عفيفة صالح، رئيسة لجنة التشريع العام والتنظيم العام للإدارة بمجلس النواب التونسي، وحضور نائبي رئيسة اللجنة: السيد Sergio Paolo FRANCESCO SILVESTRIS عضو البرلمان الأوروبي، والسيدة فاطيمة شلوش عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري.

وشارك في الاجتماع وفود من برلمانات الضفة الجنوبية للمتوسط: الجزائر، المغرب، الأردن وفلسطين، وأربعة أعضاء من البرلمان الأوروبي وعضو من البرلمان المجري. واعدت كل من مصر وسوريا ولبنان وإيطاليا (قائمة مرفقة).

أولاً: بيان رئيسة اللجنة:

بعد المصادقة على مشروع جدول الأعمال ومحضر اجتماع اللجنة الذي انعقد بعمان يوم 12 مارس 2010، تقدمت السيدة عفيفة صالح بكلمة افتتاحية شكرت فيها البرلمان الأوروبي على قبوله احتضان هذا الاجتماع ببروكسال و على تعاونه مع مجلس النواب

التونسي لتوفير كل مستلزمات النجاح له. وبيّنت أن اللجنة حرصت على عقد اجتماعها الأول خلال هذه الدورة قبل موفى سنة 2010 حتى يكون لديها متسع من الوقت للإعداد الجيد للجلسة العامة القادمة التي ستعقد بروما خلال شهر مارس 2011. وأوضحت أن اللجنة حاولت عقد هذا الاجتماع باسطنبول خلال شهر ماي 2010 بالتزامن مع اجتماعات اللجان الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية، لكن تعذّر ذلك.

ثم أحاطت رئيسة اللجنة الحضور علما بنتائج مشاركتها في اجتماع المكتب الموسع الذي انعقد بروما يوم 18 جوان 2010. وقدّمت لمحة عن الموضوعين اللذين ستدرسهما اللجنة خلال الدورة الحالية وستعدّ بشأنها مشاريع توصيات لعرضها على الجلسة العامة القادمة للمجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط.

وذكّرت في هذا الإطار بأن الموضوع الأول المتعلق بالأمية في المنطقة الأوروبية-متوسطية هو مقترح ايطالي ويكتسي صبغة اجتماعية وله أهمية كبيرة باعتبار أن ظاهرة الأمية مازالت منتشرة في العديد من دول المنطقة الأوروبية-متوسطية.

أما الموضوع الثاني فهو موضوع ذو صبغة اقتصادية وسياسية يتعلق ب: "تنمية دور المرأة: إدماجها في الحياة الاقتصادية كأفضل وسيلة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار"، وهو موضوع توفيقى مقترح من رئاسة اللجنة باعتباره أدخلت عليه بعض التعديلات بناء على مقترحات الرئاسة الإيطالية و مقترحات السيدة Viorica DANCILA، عضو البرلمان الأوروبي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن السيدة عفيفة صالح عبرت عن أسفها على المشاركة الضئيلة لوفود برلمانات دول الضفة الشمالية للمتوسط رغم أنه تم إعلام أعضاء اللجنة مسبقا بتاريخ الاجتماع ثم تم توجيه الدعوات ومرفقاتها عبر الفاكس والبريد الإلكتروني، مشيرة إلى أهمية العمل الذي تقوم به لجنة حقوق المرأة صلب المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط من خلال دراستها لمواضيع هامة تتصل بواقع المرأة في المنطقة الأورو-متوسطية بأكملها بهدف تنمية حقوقها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفي تعقيبه على ملاحظة رئيسة اللجنة بخصوص الحضور بين السيد Marc TARABELLA، عضو البرلمان الأوروبي أن اجتماع لجنة حقوق المرأة للمجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UpM) تزامن مع اجتماع لجنة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين التابعة للبرلمان الأوروبي، ولاحظ أنه كان من المستحسن تجنّب تنظيم الاجتماعيين في نفس الوقت من قبل إدارة البرلمان الأوروبي.

ثانياً: تبادل وجهات النظر حول المواضيع وتعيين المقررين:

دار نقاش بين أعضاء اللجنة حول المواضيع التي تم اختيارها وطريقة عمل اللجنة. وبينت السيدة عفيفة صالح في هذا السياق أن المواضيع التي تدرسها اللجنة لا تهم جنوب المتوسط فحسب ولكن تتعلق بالمنطقة الأورو-متوسطية ككل. كما دأبت اللجنة على اعتماد مبدأ التشاور مع جميع أعضائها لاختيار المواضيع، بالإضافة إلى أن المقررين يتم تعيينهم على أساس مبدأ التناسف

بين شمال وجنوب المتوسط وذلك لإعداد تقارير متوازنة يتم الاستئناس بها في إعداد توصيات اللجنة.

ثم أحالت رئيسة اللجنة الكلمة إلى السيد Sergio Paolo SILVESTRIS FRANCESCO، عضو البرلمان الأوروبي ونائب رئيسة اللجنة الذي أكد حرص البرلمان الأوروبي على تنمية دور المرأة في جميع الميادين مشيراً إلى أهمية المواضيع التي تم اختيارها خاصة وأنها تنزل في إطار الاحتفال بالذكرى 15 للمؤتمر العالمي حول المرأة ودعا المشاركين إلى مزيد التعمق في مناقشة هذه المواضيع في إطار حوار صريح ومسؤول بين ممثلي دول الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية للمتوسط حتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة من عمل اللجنة.

1 - الموضوع الأول: المرأة والأمية في المنطقة الأورو-

متوسطة:

أكدت السيدة عفيفة صالح في بداية النقاش أهمية هذا الموضوع نظراً لانتشار ظاهرة الأمية في صفوف النساء في المنطقة الأورو-متوسطة وانعكاساتها السلبية على المرأة وعلى المجتمع ، مشيرة إلى التقارير الدولية التي تم إصدارها مؤخراً بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة يوم 8 سبتمبر 2010 والتي خلصت إلى أنه من بين 800 مليون أمي في العالم تحتل المرأة نسبة 64 %، وهو ما يفسر العراقيل التي تعترض المرأة في المنطقة الأورو-متوسطة وتعيق تنميتها. ثم أحالت الكلمة إلى المشاركين في الاجتماع الذين تطرقوا إلى النقاط التالية :

- أكدت السيدة عائشة القرش، عضو مجلس النواب المغربي أن الأمية لا تقتصر على دول جنوب المتوسط فقط بل هي ظاهرة

عالمية، مشيرة إلى أن الأمية من بين أسباب انتشار ظاهرة البطالة حتى في الدول المتقدمة. و أوضحت أن الإحصائيات الدولية تؤكد أن المرأة هي أول ضحية لهذه الظاهرة. وتطرقت إلى التجربة المغربية في هذا المجال معتبرة أن العمل الميداني للقضاء على ظاهرة الأمية في صفوف المرأة لا يزال صعبا و أشارت إلى أهمية دور القطاع الخاص و مساندة دول الشمال لدول الجنوب في مقاومة هذه الظاهرة.

- اقترحت السيدة Agnes VADAI، عضو مجلس النواب المجري على أن تركز تقارير اللجنة على الممارسات الجيدة في مجال مقاومة الأمية في دول المنطقة الأورو-متوسطية وذلك حتى يتسنى للجنة إعداد توصيات ناجعة وقيمة حول هذا الموضوع. كما تطرقت إلى تجربة بلادها في مجال الحد من ظاهرة الأمية في صفوف النساء وخاصة إجبارية التعليم للفتاة إلى حدود سن 18 سنة ومعاينة المخالفين لهذا القانون.

- قدّم السيد سعيد الطاهر لسود، عضو مجلس النواب التونسي مداخلة حول المرأة والأمية في المتوسط تطرق فيها إلى أهمية توعية المرأة بحقوقها وفي مقدمتها الحق في التعليم باعتبار الدور الموكول لها في تربية الأجيال، معتبرا أمية المرأة هي أحد أهم العوائق أمام تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة باعتبار أن المرأة تتقاسم مع الرجل نفس المسؤوليات في المجتمع. كما تطرق إلى أهمية تغيير العقلية عبر تطوير التشريعات و العمل الميداني، منوها في هذا الإطار بالإنجازات والمكاسب التونسية في هذا المجال (قانون الأحوال الشخصية، الجمعيات والمنظمات النسائية، مراكز التدريب والتكوين لفائدة المرأة، الإحاطة بالمرأة الريفية، برنامج

تعليم الكبار،..) وهو ما ساهم في تحقيق نتائج ايجابية حيث احتلت تونس المرتبة الأولى عربيا في نضالها ضد الأمية وذلك وفق دراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO).

- بينت السيدة جهاد أبو زيد، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني أهمية تطوير التشريعات حول الأمية للحد من انتشار هذه الظاهرة في المنطقة الأورو-متوسطية والعمل على تغيير العقليات وتوعية المرأة بحقوقها للرفع من مساهمتها في تنمية المنطقة، و إرساء بنك معطيات حول هذه الظاهرة في المنطقة الأورو-متوسطية والبحث في أسباب تفشيها حتى يتسنى ايجاد الحلول المناسبة لها. كما شددت على أهمية تكامل الأدوار بين القطاع الخاص والمجتمع المدني و الحكومات للقضاء على هذه الظاهرة خاصة في المناطق الريفية من خلال تمويل المشاريع المتصلة بهذا المجال، مشيرة إلى أن نسبة الأمية في صفوف المرأة الفلسطينية قد تراجعت من 23% سنة 2007 إلى 9% وهي من أقل المعدلات في المنطقة العربية رغم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ومشيدة بدعم المملكة الأردنية لبلادها في هذا المجال.

- تطرقت السيدة Malika BENARAB-ATTOU، عضو البرلمان الأوروبي في مداخلتها إلى ضرورة التمييز بين الجهل والامية وأشارت إلى ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء خاصة في المنطقة العربية، وذلك مقارنة بالمعدلات العالمية حيث بلغت 27,6% خلال الفترة الممتدة بين سنة 2005 وسنة 2008 (60 مليون شخص من بينهم 39 مليون امرأة أمية بما يعادل الثلثين). كما أن

تطور نسبة الحد من الأمية في الدول العربية لا يزال بطيئاً حيث بلغ 51.3 % سنة 1980 و61.5 % سنة 1990. كما بيّنت أنه وفق التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 فإن هذه الوضعية لن تتحسن قبل سنة 2040 وذلك بسبب النمو البطيء لنسبة التمدرس وتراجع نسبة النمو خلال التسعينات وانخفاض النفقات العمومية في قطاع التربية منذ 1995. أما بالنسبة لأوروبا فإن مشكلة الأمية تطرح على مستوى المرأة المهاجرة وطرق إدماجها في الدول المضيفة .

- أبرزت السيدة تمام الغول، عضو مجلس الأعيان الأردني أن ظاهرة الأمية في صفوف النساء ليست مستفحلة بصفة كبيرة في بلادها حيث لا تتجاوز 7% بفضل الإجراءات التي توختها الأردن في هذا المجال مثل التشجيع على الذهاب إلى المدارس وتوفير التقنيات الحديثة في الفضاءات التربوية. كما أكدت على دور القطاع الخاص في المساعدة على تمويل قطاعي التربية والتعليم.

- بينت السيدة آمنة صولة، عضو مجلس المستشارين التونسي أن القطاع العام في دول شمال إفريقيا وخاصة في تونس والجزائر والمغرب يقوم بمجهودات كبيرة لمقاومة ظاهرة الأمية حيث تخصص جزء هاماً من ميزانياتها لقطاع التربية والتعليم، وشددت في هذا السياق على أهمية دور القطاع الخاص في معاضدة القطاع العام للتخفيف من العبء الملقى على عاتق الدولة في هذا المجال.

- دعت السيدة فتيحة بقال، عضو مجلس النواب المغربي إلى بذل مزيد من المجهودات للقضاء على الأمية في صفوف النساء نظراً لتأثيرها السلبي على اقتصاد الدول، مشيرة إلى أن المملكة المغربية لم تترك ملف الأمية لوزارة التربية والتعليم وحدها رغم

أهمية دورها في هذا المجال وإنما أخذت على عاتقها أن يكون للقطاع الخاص دور بارز للتصدي لظاهرة الأمية، منوّهة بدور المجتمع المدني المغربي وخاصة الجمعيات والمنظمات في معاضدة جهود الدولة التي أحدثت وزارة تُعنى بهذا الموضوع داعية إلى النسيج على هذا المنوال وتقديم مساعدات مالية للتشجيع على التحاق الفتيات بالمدارس.

2- الموضوع الثاني: تعزيز دور المرأة: إدماجها في الحياة الاقتصادية كأفضل وسيلة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار:

تم خلال مناقشة هذا الموضوع التطرق إلى العديد من المسائل الهامة:

- تطرقت السيدة فاطيمة شلوش، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري ونائبة رئيس اللجنة خلال تدخلها في هذا الموضوع إلى الصعوبات التي تعترض المرأة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار ومن أهمها العقليات والعادات المتخلفة وظاهرة التفاوت وكذلك الحلول الكفيلة بإزالة هذه الصعوبات. وفي سياق حديثها عن التجربة الجزائرية أشارت إلى أنه بفضل انتفاع المرأة بالتعليم والتحاقها بالجامعات فإنها تمكنت من اكتساح جميع ميادين العمل، حيث ارتفعت نسبة تواجد المرأة الجزائرية في سلك القضاء (59%) والطب والتعليم، إلا أن تواجدها في المواقع السياسية ومراكز صنع القرار لا يزال ضعيفا رغم ما يقوم به المجتمع المدني في هذا المجال من جهودات بهدف تغيير العقليات. وأوضحت أنه يتم حاليا في بلادها التفكير في مقترحات وأفكار جديدة لتمكين المرأة من الوصول إلى مراكز صنع القرار مثل تغيير طرق الانتخاب

و اعتماد نظام "الكوتا" و القوائم الانتخابية ودعم تواجدها في النقابات.

- بيّنت السيدة آمنة صولة، عضو مجلس المستشارين التونسي إلى أن ضعف تواجد المرأة في سوق الشغل وفي مراكز اتخاذ القرار هو إشكال عام يهم جميع دول المنطقة الأورو-متوسطية، كما تطرقت إلى أسباب ضعف نسبة تواجد المرأة في سوق الشغل (59%) وفي مراكز اتخاذ القرار في دول جنوب المتوسط (5%) نسبة تواجد المرأة في البرلمان) وهي بالأساس سياسية واقتصادية وثقافية وبسيكولوجية وتتمثل خاصة في عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين (في القوائم الانتخابية مثلا) إلى جانب الحواجز الإدارية والبيروقراطية التي تعطل اكتساحها الميدان الاقتصادي وكذلك مراكز اتخاذ القرار. هذا وتجدر الإشارة إلى أن ممثلة الوفد التونسي أبرزت أن تونس اعتمدت، بفضل توفر إرادة سياسية وإطار تشريعي ملائم، سياسة استباقية (volontariste Politique) بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وإدماجها في عملية صنع القرار وفي الحياة السياسية لتبلغ نسبة تواجدها في مواقع القرار والمسؤولية 35% على الأقل في أفق سنة 2014.

- أكّدت السيدة جهاد أبو زيد، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وجود العديد من العوائق السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية أمام وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار مشيرة إلى أن اعتماد نظام الحصص "الكوتا" لا يكفي لدعم تواجد المرأة فيها، وأكّدت أن تحقيق تكافؤ حقيقي بين الرجل والمرأة يقتضي ضرورة تغيير

العقليات وتطوير التشريعات المتصلة بالعمل وتسهيل انتفاع المرأة من القروض الصغرى (نسبة الفائدة مرتفعة في فلسطين من 8% إلى 10%) مشددة على دور الإعلام في هذا المجال.

- أگد السيد Marc TARABELLA، عضو البرلمان الأوروبي أهمية هذا الموضوع الذي يتم تدارسه في لجنة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين التابعة للبرلمان الأوروبي، وقدم مداخلة تطرّق فيها إلى الوضعية الحالية لتواجد المرأة في سوق الشغل في المنطقة الأورو-متوسطة حيث تبلغ هذه النسبة في الدول الأوروبية 60% سنة 2010 (53% سنة 2000)، 45.6% في بلدان أوروبا الغربية، 21.6% في بلدان الشرق الأوسط و 23.1% في بلدان شمال إفريقيا.

كما اقترح بعض الحلول الممكن توخيها لمزيد إدماجها في الحياة الاقتصادية من خلال توفير القروض الصغرى وملائمة التربية مع متطلبات سوق الشغل. كما أگد على دور المجتمع المدني في مقاومة العقليات من خلال حملات التوعية داخل المناطق الفقيرة ، وتقدم في ختام مداخلاته بجملة من التوصيات الهامة لتسهيل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية تتعلق بدعم تواجدها في النقابات وتطبيق القوانين التي تدعو إلى المساواة بين الجنسين. ودعا في هذا السياق إلى الاستئناس بتجارب بعض الدول الأوروبية كالنرويج وفرنسا وبلجيكا التي اعتمدت قوانين صارمة (Lois contraignantes) في هذا المجال.

- أگدت السيدة Malika BENARAB-ATTOU، عضو البرلمان الأوروبي أن حصول المرأة على نصيب هام من مراكز اتخاذ

القرار هو رهين احترام مبدأ التكافؤ و اعتماد نظام الحصص "الكوتا".

- قدّمت السيدة تمام الغول، عضو مجلس الأعيان الأردني مداخلة تضمّنت الأسباب الرئيسية التي أعاقّت وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار وتتعلق أساساً بعدم المساواة بين الجنسين وضعف مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية و الأمية وجهل المرأة لحقوقها وكذلك الأسباب العائلية (الزواج والولادة). كما تقدّمت بمقترحات لدعم تواجد المرأة في مواقع اتخاذ القرار سواء في المجال السياسي أو في المجال الاقتصادي من بينها التشجيع على انخراطها في اللجان المتصلة بحقوق الإنسان والمجالس البلدية وفي الأحزاب و المجالس النيابية إلى جانب دعم برامج التكوين والتدريب لفائدة المرأة خاصة في القطاعات الواعدة وتشجيع القطاع الخاص على توفير المزيد من فرص التشغيل لفائدتها.

وفي ختام النقاش، شكرت السيدة عفيفة صالح أعضاء اللجنة على الحوار الثري الذي دار حول المواضيع التي ستدرسها اللجنة وعلى الأفكار والمقترحات القيّمة التي تقدموا بها والتي سيتم الاستئناس بها في إعداد توصيات اللجنة التي سيتم عرضها على الجلسة العامة خلال الدورة القادمة للمجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط في مارس 2011.

واثر ذلك أعلنت رئيسة اللجنة عن الترشيحات لخطة مقرر بالنسبة للموضوعيين الذين ستدرسهما اللجنة وذلك على النحو التالي:

* الموضوع الأول: المرأة والأمية في المنطقة الأورو-متوسطية:

- السيدة Malika BENARAB -ATTOU، عضو البرلمان الأوروبي.
- السيدة فتيحة بقال، عضو مجلس النواب المغربي.

*** الموضوع الثاني: تعزيز دور المرأة: إدماجها في الحياة الاقتصادية كأفضل وسيلة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار:**

- السيد Marc TARABELLA، عضو البرلمان الأوروبي.

- السيدة كلثوم وردة، عضو مجلس الشعب السوري.

ثالثا: متابعة تنفيذ الفقرتين رقم 37 و 50 من توصية اللجنة التي

تمت المصادقة عليها خلال دورة عمان (مارس 2010):

أفادت رئيسة اللجنة أن هذا البند يندرج في إطار متابعة توصيات اللجنة وتجسيماها على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بإحداث مرصد أورو-متوسطي حول المرأة، مقترحة إحداث فريق عمل يعنى بدراسة هذا الموضوع. وتقرر بعد مناقشة هذا الموضوع تأجيل النظر في هذا البند إلى الاجتماع القادم للجنة.

رابعا: مناقشة البند القارّ المتعلق بالمرأة والنزاعات المهدّدة

لأمنها وحرّياتها الأساسية في المنطقة الأورو-متوسطية:

بينت رئيسة اللجنة أن هذا البند المتعلق بـ"المرأة والنزاعات المهدّدة لأمنها وحرّياتها الأساسية في المنطقة الأورو-متوسطية"، تم إقراره خلال اجتماع اللجنة ببروكسال يوم 1 ديسمبر 2008. ومنذ ذلك التاريخ تم إدراج هذا البند في جميع اجتماعات اللجنة. وقد حظي هذا البند بنقاش كبير خلال دراسة الموضوع المتعلق بالعنف ضدّ المرأة والحديث عن التهديدات التي تتعرض لها المرأة في منطقة الشرق الأوسط خلال الحروب والنزاعات.

و لم تسجل اللجنة أي تدخل في هذا البند.

**خامسا: متابعة موضوع "جائزة إمراة السنة فى المنطقة
الأورو- متوسطة":**

تقرّر أن يتم تأجيل متابعة هذا الموضوع حتى تدخل ميزانية المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط حيز التنفيذ.